قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:
متطلبات التكيف و آليات التأهيل

أ. بوزيان عثمان

المركز الجامعي- سعيدة

مقدمة

إن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اقتصاديا و اجتماعيا لا يختلف فيه اثنان، و ذلك لقدر ا الكبيرة في النمو الاقتصادي و توفير مجالات العمل و مناصب الشغل لعدد كبير من الموارد البشرية، و هذا لتوسيع نشاط هذه المؤسسات في جميع ا الات، خاصة في قطاع الصناعة التحويلية و قطاع الخدمات.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة. لذا فإن مختلف برامج الحكومات قد كرست هذا الاتجاه، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها ا ال الاقتصادي في اتجاه الاقتصاد الحر، و على غرار هذه الحكومات، استطاعت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الثالثة أن تجد لهذا القطاع مكانا رائدا في ظل التوجهات الحديثة للاقتصاد الوطني، و إن كانت هذه المكانة حديثة بالنظر إلى الخيار الاقتصادي التي تبنته الجزائر غداة الاستقلال.

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منعرجات هامة في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، حتى يقوم بدوره كأداة محركة و موجهة للعجلة الاقتصادية.

إلا أنه - و لظروف معينة - واجه القطاع العديد من الصعوبات و العقبات جعلت منه قطاعا هشا لا يترجم الغايات و الأهداف المنوطة به، مما طرح بديل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يتمكن القطاع من أخذ الريادة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تأتي هذه المداخلة إذا لتغوص بالأرقام و التحاليل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، موجبات تكيفه في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة، ثم ميكانزمات التأهيل ليأخذ موقعه المناسب في الاقتصاد الوطني، لذلك اعتمدنا في مداخلتنا ثلاث محاور أساسية:

- **أولا:** كرونولوجيا تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- **ثانيا:** واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و متطلبات التكيف.
- **ثالثا:** آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على ضوء التحولات الاقتصادية.

1 / كرونولوجيا تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى. و ابتداء من العام 1958 و في إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر منها :

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة.
- توفير بعض السلع و المنتجات محليا بأقل تكلفة.
- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الفرنسي.

و غداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا ***مهملا***، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية، و من فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز في المدن الكبرى و المناطق العمرانية.

و قد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، و هو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي، أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج و ذلك في إطار عمليات التأميم و كذلك برامج التنمية (المخططات الإنمائية)، هذا من جهة و من جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي اعتمدت بشأ ا سياسة اللامركزية و وضعها تحت إشراف ا موعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية. و بالموازاة مع البرامج الاستثمارية الصناعية التي تم تنفيذها على امتداد عقد في السبعينات و الثمانينات والتي كان من نتائجها بناء قاعدة صناعية تتشكل من مركبات ضخمة، و مؤسسات صناعية كبيرة، تم وضع برامج و سياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكن بتسجيل اختلاف في التصور بشأن المكانة و الدور المنتظر أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية، فنميز بين توجهين :

- **الأول:** كان ينظر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع مكمل و تابع للقطاعات القاعدية، و تشمل مرحلة السبعينات.
- **الثاني:** و يرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة و أسلوب بديلين للصناعات القائمة.

1/ قطـاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 67 – 1980: إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة (les industries entraîner)، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، و موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.

1/ أ- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية : فكانت تهدف إلى تطوير الإمكانيات المحلية، لذلك تقرر تنميتها و تطويرها في إطار تدخل الجماعات المحلية، و قد تدعمت هذه الفكرة على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني الذي أكد على تدعيم اللامركزية بحثا عن أمثل استعمال للطاقات البشرية و المادية للبلاد، و قد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توزعا كما يأتي:

- البرنامج الأول و تعلق بالفترة 67 – 1973.
- البرنامج الثاني و تعلق بالفترة 74 – 1979.

و يوضح الجدول (1) الموالي توزيع الاعتمادات المالية المرخصة خلال البرنامجين:

	الاستثمارات المرخصة	باقـي الإنجـــاز	عدد المشـــاريـع
البرنامج (1) 67 – 1973 (التنمية الحرفية)	389 مليون دج	389 مليون دج	150 مشروع
البرنامج (2) 74 – 1979 (التنمية المحلية)	3179 مليون دج	2225 مليون دج	594 مشروع
المجمـــوع	3568 مليون دج	2614 مليون دج	744 مشروع

الجدول (1) الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (67 – 1979)

و يبين الجدول (2) الموالي توزيع المشاريع الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الفروع

القطاعات / البرامج	مواد البناء	الصناعات المعدنية	الخدمات الحرفية	الخشب والورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية
البرنامج (1)	% 17	% 05	% 01	% 07	% 17	/	% 13	% 39	/
البرنامج (2)	% 41	% 13	% 08	% 11	% 01	% 02	% 19	% 02	% 03
(1 + 2)	% 36	% 11	% 07	% 10	% 04	% 01	% 18	% 10	% 03

الجدول (2) توزيع الاستثمارات المخصصة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (67 – 1979)

و تظهر الأرقام الأهمية المعطاة خلال المخطط الرباعي الثاني للصناعة المحلية و منه لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، التي كان يهدف بها إلى توزيعها على مختلف مناطق الوطن حتى تستفيد البلدية من مشروع صناعي يسمح لها بتطوير الموارد المالية محليا، و الجدول (3) الموالي يوضح طبيعة هذا التوزيع :

طبيعة الولاية	عدد الولايات	عدد المشاريع	المتوسط / الولاية
ولايات ساحلية	09	168	19
ولايات الهضاب العليا	17	339	19
ولايات الجنوب	05	87	17
المجموع	31	594	/

الجدول (3) التوزيع الجغرافي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية (74 – 1979)

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية الذي أعتبر أداة في يد الجماعات المحلية، كان يهدف إلى تحقيق ما يلي :

- إنشاء مناصب عمل.
- تثمين الموارد المحلية
- تلبية الحاجيات المحلية
- اللامركزية و التهيئة العمرانية

غير أن نسب إنجاز هذه المؤسسات، تتجاوز في إجمالها حدود 19 % كما يدل على ذلك الجدول(4) الآتي :

القطاع	مواد البناء	الصناعات المعدنية	الخدمات الحرفية	الخشب و الورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية	مج
نسب الإنجاز	% 12	% 17	% 08	% 29	% 06	/	% 7,50	% 70	42%	% 19

الجدول (4) معدلات إنجاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية عام (1978)

و قد أدت عدة أسباب إلى هذا التأخر الكبير، و تعود إلى نوعين منها :

- نظام التمويل.
- المساعدة الفنية.

1/ ب- أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة: فقد تم تحديد الدور و المكانة المعطاة للقطاع الخاص بتأكيد خضوع هذا الأخير في نشاطاته لمراقبة الدولة، فبامكان الدولة دعوة القطاع الخاص الاستثمار في أي نشاط عند الضرورة، و تشترط عليه في ذلك الحصول على الرخصة المسبقة إما على المستوى المركزي من اللجنة الوطنية للاستثمارات أو اللجان الجهوية على مستوى كل ولاية.

و بالرغم من التطور الذي عرفه هذا القطاع خلال السنوات الأولى من تطبيق قانون الاستثمارات 1986، فإنه ظل ضعيفا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، حيث شمل تنفيذ عدد قليل من المشاريع الاستثمارية كما يوضحه ذلك في الجدول (5) الآتي :

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	موع /
مبلغ الاستثمار (بالمليون دج)	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	889

الجدول (5) مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (67 - 1978)

إن عدد الرخص المشار إليها في الجدول أعلاه لا يعني أن عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الخاصة الموجودة في هذا التاريخ 88935 مؤسسة ذلك أن الأمر يتعلق بتلك التي استعادت من الامتيازات المالية و الجبائية، و التي تم الاعتراف بنشاطها باعتبارها منتجة لحاجيات التنمية، و تدل الإحصائيات أن مجموع المؤسسات هو 5000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، 84,50 % منها ذات حجم تشغيل يقل عن 20 عامل للوحدة، منها 1650 مؤسسة تشغل أقل من 05 عمال للوحدة.

2/ قطـاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة الثمانينات

لم يتسن لبرامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة و المخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان، و مساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما. و تحت طائلة الاختناقات التي أفرز ا المرحلة، ظهر و تطور تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتوجه جديد و بديل، و من هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (80 – 1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، و كان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية، و المساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، و شرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة و وحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية و متنوعة و مركبات ضخمة و مكلفة إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة و المتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة).

2/ أ- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية: فقد حظيت في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات (المخطط الخماسي الأول 80 – 1984 و الخماسي الثاني 85 – 1989) ببرامج استثمارية معتبرة، كما يوضح ذلك الجدول (6) الآتي :

الجدول (6) حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

الاستثمارات المخططات	إجمـ ـ ـ ـالي الاستثمارات	الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	% من ا موع
80 – 1984	155 مليار دج	03 مليار دج	% 02
85 – 1989	174 مليار دج	06 مليار دج	% 03
ا ـمـ ـ ـ ـ ـ ـ ـوع	329 مليار دج	09 مليار دج	% 05

نسبة كبيرة من هذا البرنامج كانت موجهة نحو إقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف تطور صناعي و عددها 234 مشروع تتوزع على عدة قطاعات يوضحها الجدول (7) الموالي :

الفروع الصناعية	مواد البناء	التجارة و الخشب	الصناعة المعدنية	ميكانيك عامة	صناعة تقليدية	صناعة غذائية	صناعات أخرى
عددالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	146	23	16	05	04	20	20
النسبة المئوية	% 62	% 10	% 07	%02	% 02	% 09	% 09

الجدول(7) توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية(80 – 1984)

لأجل إدخال الفعالية و المردودية، تحسين أداء هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فقد تم تبني مجموعة من الإجراءات التنظيمية من بينها:

- إعادة الهيكلة العضوية.
- إعادة الهيكلة لمالية.
- استقلالية المؤسسات العمومية.

2/ ب- أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة: فقد تميز تدخل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالحذر التكتيكي، فكان يوجه نشاطاته نحو ذلك التي تحقق مردودية سريعة، فكانت مؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية و لا يد عاملة مؤهلة، و أغلبها كانت صناعات متفرقة غير مأطرة، و قدرت مساهمته في القيمة المضافة بنسبة 30 % العام 1982، بعدما كانت النسبة 68 % العام 1968.

غير أنه مع منتصف الثمانينات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص و إشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية، و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص، متابعته و تنسيقه.و بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية و الإجراءات لتنمية القطاع الخاص فإ ا كانت غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي و عدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، و ما يؤكد ذلك أن ما تم إنجازه من المشاريع لم يتعدى 373 مشروعا، و هو ما يمثل نسبة 10 % من مجموع المشاريع المعتمدة، و الجدول (08) يوضح لنا توزيع المشاريع الخاصة المعتمدة و مبالغها:

الفروع الصناعية	النسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	الغذائية	المناجم	الخشب و الورق	الجلود	صناعات أخرى
عدد المشاريع المعتمدة	690	613	575	480	468	294	241	107	81
الحصة(%)	% 19	% 17	% 16	% 14	% 13	% 08	% 07	% 03	% 02
مبلغ الاستثمار (بالألف دج)	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	298	217

الجدول(8) توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة(83 – 1987)

3/ قطـاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة التسعينات :

إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات أخذت بتنمية و تطوير قطاع المؤسسات كأهم فصل من فصولها، و ذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، و قد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الأمد 90 – 1994 ، و برامج الحكومات المتعاقبة و قد تلخصت في جملة

من الاقتراحات كان يهدف منها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستراتيجية الجديدة للتنمية، و ذلك في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة :

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد.
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية، كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات.
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي.

و قد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بالشروع في يئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع، و قد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية :

- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة لإلى تحرير عمل البنوك، و تقديم التسهيلات للقطاع الخاص، و تخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998.
- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 92 – 97 و 1998 حيث تضمنت إمتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة، و تدابير تشجيعية من خلال تقديم لإعفاءات كلية أو جزئية.
- السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا و ذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، و تسهيل المعاملات المالية و فتح السوق الجزائرية على الخارج.
- قانوني الخوصصة و الشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الذي وقع العام 1998.
- إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية و ذلك العام 1993.
- إصدار قانون خاص بتنظيم الاستثمار عام 1990 سمي بقانون النقد و القرض، و الذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي.
- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار و هو قانون عام 1993، و على إثره تم تأسيس وكالة وطنية دف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل لمصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APSI.

و إلى جانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تسيير و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من بينها :

- الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة[1] .
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة (%)
أشغال عمومية و بناء	51873	41,86	209621	47,1
التجارة	29070	23,46	116982	26,28
النقل و المواصلات	16015	12,92	38682	08,69
خدمات مقدمة للأسر	14574	11,76	27783	06,24
الصناعات الغذائية	12381	10	51930	11,67
ا موع	123913	100	444998	100

نسبة التشغيل و عدد المؤسسات في أهم القطاعات حتى أكتوبر 2001

و بذا شكلت فترة التسعينات الحلقة الأساسية و الأهم في إنجاز قطاع واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مكنت الاقتصاد الجزائري سمن دخول الألفية الجديدة بمعطيات متجددة سيكون لها – بدون شك – باع كبير في التنمية الاقتصادية عموما و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا، و هو ما سنحاول عرضه و التفصيل فيه في المحور الثاني للمداخلة.

2 / واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و متطلبات التكيف:

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات و التي أدت ا إلى التغيير التدريجي بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و الاعتراف بالدور الذي تلعبه في التنمية الشاملة، و قد كان لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقوة من شأ ا دفع العملية الاقتصادية و في هذا السياق تم إنشاء في العام 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات.

[1] التي أصبحت بعد ذلك وزارة مستقلة تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و قرب سريان مفعوله و تسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر للحدود الاقتصادية مما يفرض موجبات التكيف مع المحيط الجديد لمواجهة المنافسة و حيازة مواقع في السوق المحلي و كذا الأجنبي.

و هو ما حصل فعلا في ظل التحولات الاقتصادية الآنية حيث سجل القطاع بفعل التحسن النسبي لها المؤسسات تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث سجل حتى اية العام 2003 إنشاء 18397 مؤسسة ليصل العدد الإجمالي إلى 949 207 مؤسسة صغيرة و متوسطة، تشغل 386 550 أجيرا.

إن هذه الوضعية تأتي نتيجة للتحولات النوعية التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 12 – 12 – 2001 و الذي يعتبر منعرجا للقطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أدوات ترقيتها و دعمها، و هذا ما جعل أن نسبة 50 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاؤها مند أقل من خمس سنوات و 30 % من المتبقي أنشأ مند عشر سنوات، مع الإشارة إلى أن هذا القطاع ساهم حسب إحصائيات العام 1998 بنسبة 74 % في الدخل القومي الخام خارج المحروقات و ما يقارب 07 % من القيمة المضافة، إن هذا التحول في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان نتيجة عوامل التكيف مع متطلبات المحيط الجديد و التي ساهمت في تقدم هذا القطاع، و سنوجز فيما يلي ـ هم هذه العوامل:

- **ازدهار القطاع الخاص:** لقد برز القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز الإنتاجي و إتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة و أن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية و الإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة و الحفاظ على الجودة، و هذا ما أدى إلى توسيع قاعدة الاستثمارات الفردية و الجماعية في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة، و الجدول (09) يوضح تطور حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة و في الاقتصاد ككل من العام 1994 إلى 2001.

الجدول(9) القطاع الخاص في القيمة المضافة

القـــــــطــــــــاعـــــات	1994	2001
الزراعـــــــــــــــــة	% 99,10	% 99,60
المحروقـــــــــــــــات	% 00,40	% 05,00
الصناعـــــــــــــــة	% 16,50	% 22,60
البنـــــــــــــــــــــاء	% 60,70	% 68,00
النقل و الاتصالات	% 54,00	% 72,80
التجارة بالتجزئـــــة	% 84,20	% 97,00
الخدمـــــــــــــــــات	% 85,30	% 89,00
ا موع دون المحروقات	% 64,80	% 76,60
ا موع بالمحروقات	% 46,60	% 52,00

- **قضايا التمويل:** في تحقيق للبنك الدولي على 600 مؤسسة جزائرية على شروط تمويل استثمارا ا و هياكله، كانت نتائجه كما يلي :

مصادر التمويل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	قروض الموردين و الزبائن	الأصدقـــــــاء	آخر
مؤسسات صغيرة (من 05 إلى 19)	% 74,80	% 15,70	% 01,00	% 04,50	% 04,00
مؤسسات متوسطة عمومية	% 64,10	% 23,60	% 05,00	/	% 07,30
مؤسسات متوسطة خاصة	% 47,60	% 46,10	% 04,50	% 01,90	/

الجدول(10) تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تحسين موارد البنوك عامي 2001 و2002 قاد إلى ارتفاع نشاطها في ميدان القروض (أكثر من 12 % مقارنة بالعام 2001) و إلى انخفاض معدلات الفائدة من 08 و10 % في شهر سبتمبر عام 2001 إلى 6,50 و 09 % في شهر سبتمبر 2002 بالإضافة إلى ذلك، تأسست أدوات مالية أخرى لتشجيع الاستثمارات و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها، و تشمل هذه الأدوات الصناديق التالية :

- صندوق دعم الاستثمارات (رأسماله 301 مليار دج لتمويل البنى التحتية لتحقيق الاستثمارات).
- ا لصندوق الخاص لتشجيع التصدير (رأسماله 02 مليار دج لتكثيف جهود التنمية التجارية للمؤسسات العاملة بالأسواق الخارجية).

- صندوق الشركة (رأسماله 506 مليار دج لتمويل كل أو جزء من النفقات المادية لمشروع معين من الشراكة).
- صندوق دعم التنافسية الصناعية (رأسماله 02 مليار دج يمول عمليات ترقية المؤسسات فيما يخص التنظيم و التسيير) [1].

❖ **التصحيحات الجمركية و الجبائية:** لقد تبنت الجزائر مشروع فتي لتحرير التجارة الخارجية بغية إتمام إجراءات التصحيح الداخلية، و تسهيل المعاملات التجارية بعد أن صار الدينار الجزائري قابل الصرف للمعاملات العادية [2] ، و هو ما أفاد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث صار حوالي 60 % من الاستيراد موجه لهذه المؤسسات كما يوضح ذلك الجدول (11) التالي :

أهـــم المنتجات المستوردة	القيـــــــــمة بالمليون دولار	النسبة من مجموع المستوردات
مواد غذائيـــــة	2400	% 24,60
أدويــــة	1444	% 14,80
وســــائل نقـــــــل	3487	% 35,70
مـــواد أوليـــة	2428	% 24,90

الجدول(11) 60 % من الاستيراد موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بينما شهدت تشريعات جبائية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انخفاضا متواصلا بغية تشجيعها على الإنشاء و إعادة استثمار الأرباح، و الجدول (12) التالي يوضح حجم التخفيض لعينة من الضرائب و الرسوم :

الضريبـــــة	النسبة قبل الإصلاحات	النسبة بعد الإصلاحات
الضرائب على رأس المال	% 01,00	% 00,80
الضرائب على الأجور	% 06,00	% 03,00
الضرائب على الأرباح	% 50,00	% 30,00

الجدول(12) الضرائب قبل و بعد الإصلاحات

تكيف المؤسسات العمومية: بعد إعادة تحديد دور الدولة في كل اقتصاد السوق، فإن المؤسسات العمومية صارت تبحث أكثر على المردودية المالية بتكيفها مع إجراءات التصحيح الجديدة و ذلك بإتباع إجراءات متعددة أهمها الشراكة و عمليات فتح رأس المال و الخوصصة، و الجدول (13) يوضح وضعية المؤسسات العمومية:

الوضـــــع	العدد و النسبة	المواصفـــــــــــــات
قابلة للاستمرار	381 (42 %)	سوق جذابة و أداة إنتاج مرضية من الممكن أن تتحسن
احتمال قابليتها للاستمرار	120 (13 %)	سوق جذابة تتطلب تقدما في الأدوات وفي التسيير
في صعوبة كبيرة	409 (45 %)	سوق موجودة، و تتطلب استثمارات و تسيير جديد

الجدول(13) وضعية المؤسسات العمومية

إذا من فعل مختلف إجراءات التكيف التي تبناها الاقتصاد الجزائري فإنه استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يجد له مكانا كمحور لقاطرة التنمية الاقتصادية و يشكل أهم أسسها، و لكن رغم ذلك فإن هذا القطاع بمعطياته الحالية لا زال هشا و معرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليته و ذلك نتيجة لعدة مشاكل و صعوبات يعاني منها، و سنورد فيما يأتي أبرز هذه الصعوبات التي تعيق الانطلاقة المنشودة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

❖ **الصعوبات و العراقيل التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**

إن من خلال بحثنا في أهم العقبات التي تعيق هذا القطاع وجدنا ما يرتبط منها بالقطاع نفسه و أخرى متعلقة بالمحيط العام الذي يقوم فيه القطاع، و فيما يلي أهم هذه العقبات:

✓ **صعوبات ذات طابع هيكلي و ظرفي:** إن الصعوبات ذات الطابع الهيكلي و الظرفي أثرت سلبا على تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المتمثلة فيما يلي :

[1] *تم اقتراح إنشاء صندوق دعم الاستثمار في مشروع قانون المالية للعام 2005 لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.*

[2] *و ذلك طبقا للمادة 08 من قوانين صندوق النقد الدولي(FMI)*

- انخفاض في حجم الاستثمار و الذي يرجع مرده إلى تشديد الضغوطات المالية و الخارجية الناجمة عن الاتجاه العام للاقتصاد العالمي و شدة المنافسة بين الدول.
- الانفتاح التجاري العالمي الذي فرض منطق السوق، و هو ما لا يشجع استمرار مؤسسات من هذا النوع خاصة في الدول النامية و منها الجزائر.
- الضعف الكبير في اندماج القطاعات فيما بينها.
- غياب المعلوماتية و أنظمة المعلومات التي من شأ ا توفير صورة واضحة عن المناخ الاقتصادي و غير الاقتصادي، و كذا رؤية واضحة على مستقبل الأعمال.

✓ **الصعوبات المالية :** رغم الإجراءات المتتالية الصادرة و البدائل المتاحة المتوفرة، إلا أنه عمليا لا زال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعاني من مشكل من صعوبات مالية أثرت بشكل كبير في إنعاشه، فلا زالت بنوكنا صناديق إيداع لا غير، و إلا كيف يفسر طول دراسة طلبات القروض التي لا تقل عن شهر بينما لا تتعدى ساعات في دول مجاورة كالمغرب و تونس، إضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة مما يجعل عملية تعبئة الأموال الكافية أمرا غير ممكنا.

✓ **الصعوبات الخاصة بالعقار:** من بين العراقيل التي واجهت المستثمرين هو عدم الاستقرار، و عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، و كذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروسا، إذ نجد الكثير من الأراضي لا زالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من مشكل العقار، و في هذا الإطار نورد المثال التالي لولاية عنابة، حيث ـن هذه الولاية استقبلت طلبات

المناطـــــق	عدد الحصص المغلوقة	الحصص المخصصة غير المستعملة	نسبة الحصص غير المستعملة
المناطق الصناعية	253	104	% 41
المناطق الناشئة	322	190	% 59
ا مـــــــوع	575	294	% 51

كبيرة و واسعة الأراضي الاستثمار، و النتيجة كانت كما يلي :

في تقرير للبنك الدولي فإنه أشار إلى أن تلبية طلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأراضي زراعية تصل مد ا إلى 04 سنوات و 07 أشهر، بينما طلبها لأراضي صناعية يستمر لأربع سنوات و تسعة أشهر.

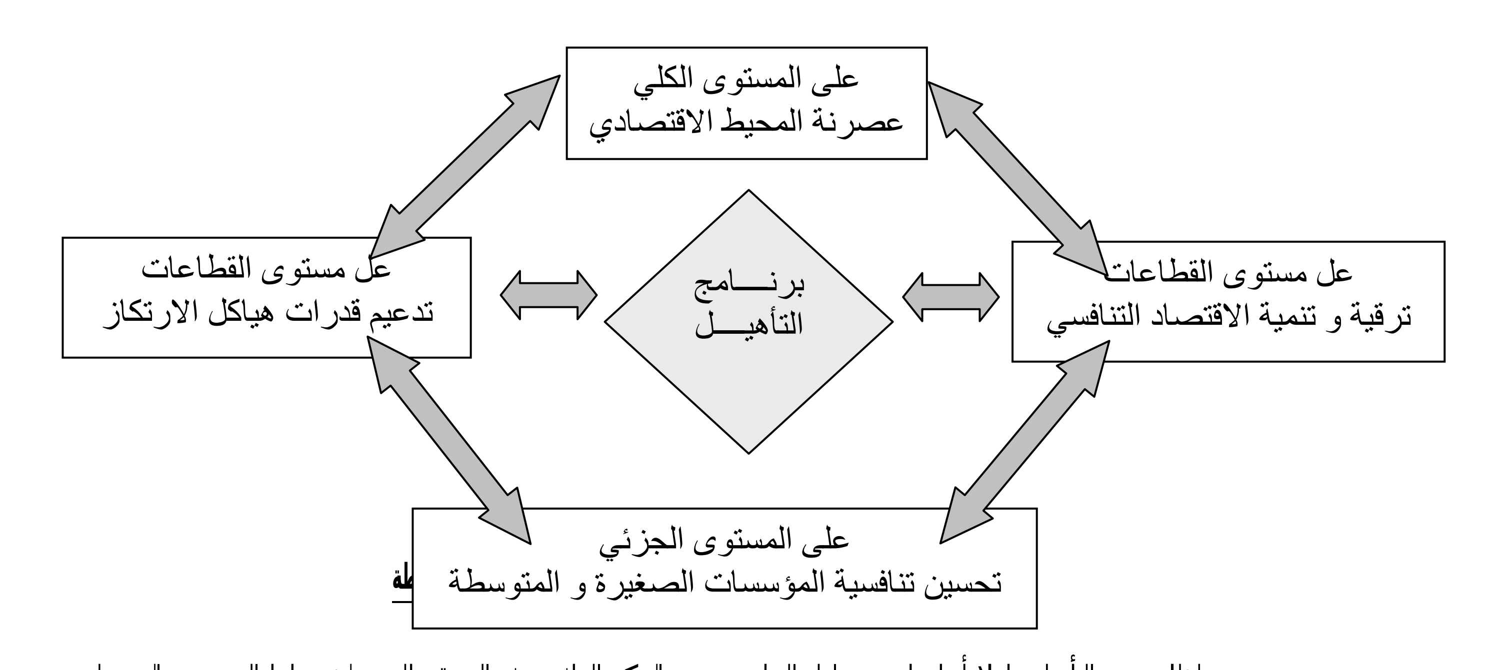
✓ **الصعوبات التسييرية:** يعتبر عامل التسيير مهم جدا في ظل نظام السوق، و نقصد بذلك النمط الذي يقوم عليه تسيير مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة، حيث لا زال أغلب مسيريها يفتقدون إلى أبسط النظم العلمية في التسيير، و هو ما يؤثر على إمكانيات التنافسية و بالتالي إمكانيات الاستمرار، و هذا رغم توافر العوامل الأخرى (المادية، البشرية و المالية).

إذا كل هذه الصعوبات و غيرها لا زالت تشكل أكبر العوائق في وجه قيام قطاع رائد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم تبني موجبات التكيف الأساسية التي فرضتها جملة الإصلاحات المنتهجة، لذلك لابد من المرور للخطوة التالية القائمة على التأهيل الحقيقي و الفعلي لمؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و التي تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المرتبطة بالقطاع، و هو ما سنحاول تفصيله في المحور الموالي.

3 / آليات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عل ضوء التحولات الاقتصادية

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو كيفية تأهيل المؤسسات الاقتصادية خاصة المتوسطة و الصغيرة منها، أي كيف يمكن لهذه الأخيرة مواجهة المنافسة الدولية ؟.

إن آليات التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي، خاصة في ظل عولمة المبادلات و ترابط العلاقات، و تباعا لهذا فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة و التسيير، و إنما يخص أيضا المحيط العام المرتبط بده المؤسسات، و الشكل (1) يوضح ذلك:



لذلك يعتبر التأهيل عاملا أساسيا من عوامل البقاء و تحقيق المركز التنافسي في السوق بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل المشاكل التي لا زالت تعيق القطاع.

3 / 1 / ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بيئة أو وسط دقيق، و لا يمكنها أن تتطور في حيز مغلق، و الملاحظ أن المحيط الذي يفترض أن تنشأ به الاستثمار و تنمو فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تفتح فيه سوق الشغل أمام الراغبين في العمل ما زال يعاني من اختلافات صعبة على جميع المستويات، لا سيما على مستوى التنظيم و التسيير و التجهيز و التهيئة.

إن الدول التي راهنت على هذا القطاع حققت ثلاث نتائج معتبرة على ثلاث مستويات:

- إنتاج السلع و الخدمات لتحقيق اكتفاء ذاتي.
- توفير مناصب لا سيما في القطاع الخاص.
- تحسين المنتوجات و التحكم أفضل في التكنولوجيا.

و عليه تتطلب عملية ترقية الاستثمار بالضرورة ثقافة تتقبل فكرة تطور الاستثمار، و وضع هذا القطاع في إطار قانوني يعمل على تشجيع و تطوير الاستثمار و ذلك من خلال تبسيط الإجراءات، خاصة على مستوى البنوك و الجهاز المكلف بتسوية العقارات، و كذا من خلال:

- خلق بنوك و مؤسسات مالية تتكفل بإنشاء و تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تعميق إعادة الهيكلة الصناعية.
- وضع أنظمة للتسيير حسب الأهداف بالنسبة للإدارات و هياكل الدعم.

3 / 2 / إقامة نظام معلومات خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد أدت التطورات الحديثة في مجالات الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى معلومات عن الجوانب المختلفة للمؤسسات و الأنشطة، و لا شك أن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة و فعالية و أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمعلومات السليمة المتجددة في المكان و الزمان المناسبين، بحيث تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئة هذه المؤسسات، و بينها و بين البيئة الخارجية ككل، تجمع ما با من مؤثرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية و تقنية، بحيث تساهم معلومات البيئة الداخلية و الخارجية بزيادة قدرة القطاع و كذا المؤسسات برسم الخطط و السياسات الصحيحة و النجاح في تحقيقها، و إيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل المختلفة.

إن قيام نظام معلومات لهذا القطاع سيسمح بتبسيط س الإجراءات و تخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، قصد تشجيع و ترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية، و كذا تنمية كل العمليات التي من شأ ا تحقيق الفعالية فيما بين القطاعات التي تولي أهمية للاستثمار. كما يفيد إقامة هذا النظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية منتوج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية، و ذلك من خلال العناصر التالية:

- إجراءات حماية الصناعات الناشئة.
- إجراءات الحماية الرامية إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

- إجراءات مكافحة الإغراق.

3 / 3 / تأهيل العنصر البشري : لا يمكننا الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز عن تأهيل العنصر البشري فيها، ففي مؤتمر عن الموارد البشرية عرض مدير التطوير لشركة بلجيكية وجهات نظره حول تحويل أعمال الشركة في العقود القادمة، في رأيه " أن المنظمات اليوم لا يمكن أن تستمر في البقاء كما هي عليه الآن، بدلا من ذلك، سوف يكون هناك نوعان من المنظمات، أولا سوف تنتشر الشركات العملاقة على مستوى العالم، و تسيطر تقريبا على كل المرافق، المنتجات و الخدمات، ثانيا سوف توجد المنظمات القائمة على الأفراد، حيث يديرها مهنيون مؤهلون تقنيا، سوف تتعامل هذه المنظمات الصغيرة مع سلع و خدمات معينة "، إن مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة إن أرادت أن تبقى متنافسة فإن العامل الأهم الذي يمكن أن يوفر لها الميزة التنافسية هو أفرادها، لأن العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية، إن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينبع على عدة عوامل أهمها:

- زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية و أهميتها كأصل من أصول المؤسسة.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تحسين الإنتاجية و المساءلة عن النتائج.
- الحصول على الولاء التنظيمي.
- التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسينات في الأداء و يزيد من الإنتاجية.

و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الفترة التي يمضيها الفرد في التعليم و التدريب و اكتساب المهارات كعملية خلق رأس المال البشري تماما مثل عملية صناعة الآلات و البناء التي تخلق رأس مال المادي أو السلعي. و هو ما يسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التحكم أكثر في التكنولوجيات الحديثة، و الاستجابة بسرعة للتغيير و إدارته في ظل المنافسة و تحرير التجارة الخارجية.

3 / 4 / آليات أخرى لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : بالإضافة إلى ما سبق فإن عمليات التأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم على تحسين القدرة التنافسية لها خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، و لتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة، فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار عوامل التأهيل الآتية :

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد برامج كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط و سبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة.
- تأهيل المحيط ا اور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات قصد تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير، و ينتظر مع هذا البرنامج تنمية سوسيو-اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي، و إنشاء قيم مضافة جديدة، و تطوير الصادرات خارج المحروقات، و التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

خـــــــاتمة

إن خيار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعني إخراج الاقتصاد الوطني من اعتماده على مصدر واحد للدخل (النفط) إلى اقتصاد مبني على مصادر متعددة بتوفير مناصب الشغل و زيادة في معدلات النمو و المساهمة الفعالة في دفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية في عالم سريع الحركة.

و إن كان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جذور في ظل النظام الاقتصادي السابق إلا أن هذا القطاع لم يحظى بالأهمية اللازمة، و كان له دورا ثانويا و محدودا، غير أن التوجهات الحديثة للاقتصاد الجزائري وجدت فيه هذه المؤسسات التربة الخصبة لقيامها و تطورها، إلا أن هذا القطاع لا زال فتيا و لم يستطع تجاوز مرحلته الجنينية و ذلك بفعل العراقيل و العقبات التي لازمته، لذلك كان لابد من المرور عبر تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، انطلاقا من إيجاد منشآت لتنمية و تمويل هذه المؤسسات مؤيدة بقوانين و تشريعات، و بعوامل أخرى نذكرها فيما يلي :

- إنشاء منظومة معلوماتية اقتصادية و إحصائية عن القطاع.
- تسهيل و تسريع إجراءات صرف القروض.
- تحسين استقرار المناخ الاستثماري.
- ربط أنشطة هذه المؤسسات بعوامل التنمية المحلية.
- تدعيم التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا سيما فيما يتعلق ببرنامج ميدا و التعاون الثنائي.

ترسيخ ثقافة التقاول و غرس روح المبادرة في ا تمع.

قائمة المراجع:

- 1/ عبد اللطيف بن أشنهو الجزائر اليوم بلد ناجح.
- 2/ عليوش قربوع كمال قانون الاستثمارات في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
- 3/ د. محمد الصغير بعلي تنظيم القطاع العام في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992.
- 4/ نبيل مرسي خليل الميزة التنافسية في مجال الأعمال الدار الجامعية 1996.
- 5/ مجلة التمويل و التنمية عن صندوق النقد الدولي العدد مارس 2001.
- 6/ مجلة التمويل و التنمية عن صندوق النقد الدولي العدد يونيه 2000.

7/ revue économie et management "pauvreté et coopération" univ de – Tlemcen n° 02 mars 2003.

8/ revue économie et management "management des savoir et éveloppement – des compétences" univ de Tlemcen n° 03 mars 2004.

- 9/ مجلة الباحث لجامعة ورقلة العدد 02 2003.
- 10/ مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير لجامعة سطيف العدد 01 2002.
- 11/ تصحيحات الاقتصاد الوطني و سياسة إعادة الهيكلة الصناعية عن وزارة إعادة الهيكلة الصناعيـة و المساهمة الجزائر ماي 1995.
- 12/ د. عبد السلام أبو قحف مقدمة في الأعمال دار الجامعة الجديدة 2003.